

Distr.: General
27 October 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

ورقة موقف صادرة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين

ورقة موقف صادرة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في ما يتعلق بمشروع الوثيقة الختامية للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثالث عشر) الدوحة، قطر

جنيف، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

أولاً - مقدمة

- ١- الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية الوحيدة التي تؤدي دوراً هاماً بوصفها جهة تنسيق عالمية تعنى بمناقشة مجمل القضايا الدولية وإيجاد حلول لها.
- ٢- والأونكتاد هو الجهة المسؤولة داخل منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.
- ٣- ونظراً إلى الحالة الراهنة التي تمر بها البلدان النامية منذ اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، فإن للأونكتاد الآن أكثر من أي وقت مضى دوراً رئيسياً في إيجاد حلول للبلدان النامية.

ثانياً - الخلفية والسياق

- ٤- تكتسي الفترة الفاصلة بين الدورة الثانية عشرة والدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أهمية بالنسبة للعالم، وبخاصة للبلدان النامية. وقد عقدت الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في وقت عمّ فيه الرخاء مقترناً بتزايد أوجه عدم المساواة. لكن تلك الدورة عُقدت أيضاً في بداية أزمة الغذاء والطاقة التي حملت معها نُذُر ما كان سيأتي.
- ٥- وبعد فترة وجيزة من انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، هزت العالم أسوأ الأزمات الاقتصادية التي شهدتها على مدى قرن من الزمن. وأصبحت أوجه القصور والثغرات في البنية الاقتصادية العالمية حقيقة واقعة بعد أن كانت موضوعاً للنقاش. وبات جلياً أنه مهما بلغ تحوُّط البلدان النامية، تكاد مكاسبها الإنمائية أن تتلاشى أو أنها تلاشت بفعل عواقب السياسات غير المسؤولة المنتهجة في العالم المتقدم التي زادت من حدة أوجه قصور النُظُم التي أشارت إليها مجموعة الـ ٧٧ والصين منذ وقت طويل وسعت إلى معالجتها. وبالتالي فقد بدأت بلدان متقدمة كثيرة تواجه هي نفسها، ولا تزال تواجه، مشاكل وتحديات كانت في السابق تقتصر على جماعة الدول النامية. ونتيجة لذلك، ومن أجل مواجهة التحديات التي طرحتها الأزمة، انتهج العديد من البلدان المتقدمة الرئيسية سياسات كانت لوقت طويل تنكرها على البلدان النامية. وقد اشتملت هذه السياسات على سياسات لمواجهة التقلبات الدورية وزيادة التدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد. وقد ساعدت هذه التحولات البنوية على إعادة تحديد توجهات خطاب التنمية العالمية، وأكدت ضرورة إعادة البناء والإصلاح.
- ٦- ولذلك، فإن الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد تتيح فرصة هامة لإعادة تنشيط جدول الأعمال الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف ولبناء توافق في الآراء حول النهج الإنمائية اللازمة في سياق حالة التراجع الاقتصادي العالمي الراهنة وهشاشة بعض الاقتصادات المتقدمة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية عالمية أخرى.

ثالثاً - المبادئ الأساسية للنهج الإنمائية الجديدة

٧- إن ما تسعى البلدان النامية إلى تحقيقه في الدوحة هو إذن هدف طموح حدّه الأدنى اتخاذ خطوة هامة على طريق بناء نهج إنمائية جديدة تشدّد على أهمية التنمية الشاملة والمستدامة. وبذلك تسعى مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى مواصلة عملية تعزيز الاقتصاد العالمي من أجل ضمان زيادة الرخاء وجعل المستقبل أكثر إشراقاً لأغلبية البشر.

٨- ويقتضي ذلك الاعتراف بعدة مبادئ تستند إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ في قرارها A/RES/41/128. وهذه المبادئ تتمثل في ما يلي:

(أ) التنمية عملية تتمثل في تحسين مستوى حياة الناس، بطرق منها خلق الثروات والفرص؛

(ب) التنمية هي تمكين الناس؛

(ج) التنمية ليست "وصفات" جامدة بل ينبغي أن تكون مراعية لأوضاع كل بلد وظروفه؛ ويجب أن تعني التنمية بتزويد البلدان النامية بالسبل الكفيلة باتباع مسارات إنمائية مصممة وفقاً للاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد من البلدان.

٩- وتكتسي هذه الاعتبارات، وتوقيت عقد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، أهمية قصوى بالنسبة إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالدورة الثالثة عشرة للأونكتاد تتيح فرصة هامة تساعد على تركيز الخطاب الإنمائي والعمل الأوسع نطاقاً الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية، ومنه على سبيل المثال انطلاق المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة، وهي المجموعة التي أنشئت في الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وهي تتألف من عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة بقيادة الأونكتاد. وفي عام ٢٠١٤ ستحتفل الدول الأعضاء بالذكرى مرور خمسين سنة على إنشاء الأونكتاد. ومن المهم الاعتراف بالمساهمات التي قدمها الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. غير أن هذه الدورة يجب أن تكون أيضاً فرصة للتفكير في ما ينبغي القيام به وما يمكن للأونكتاد أن يسهم به في هذا الخصوص.

١٠- ولذلك ينبغي أن يفضي هذا الحدث إلى مساهمة كبيرة في الحدث الآخر الذي نتوقه جميعاً في عام ٢٠١٥ عندما يلتقي المجتمع العالمي في الموعد المستهدف لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص، ينبغي ألا يكون عام ٢٠١٥ عاماً لإطالة أمد جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية بل ينبغي أن يكون فرصة لتقييم هذه الأهداف والاستفادة من دروسها والانتقال إلى نهج أكثر فعالية إزاء التنمية.

رابعاً - الأهداف المحددة للأونكتاد الثالث عشر

١١ - تتطلع مجموعة ال ٧٧ والصين إذن إلى الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد على أنها دورة ستكون، بفضل المناقشات التي ستدور فيها والوثيقة الختامية التي ستصدر عنها:

(أ) طموحة: إن موضوع المؤتمر واضح تماماً، وهو أنه يجب أن تكون التنمية في صلب العولمة. فالاقتصاد العالمي قد تغير كثيراً منذ اتفاق أكرأ، ونهج "سير العمل كالمعتاد" لم يعد نافعاً. ولذلك يجب أن يتناول المؤتمر هذه الحقائق الجديدة بطرق منها إظهار العزم على التصدي للأسباب الجذرية وإيجاد حلول مجدية ودائمة للمشاكل المستمرة، فضلاً عن المشاكل الجديدة والناشئة؛

(ب) استشرافية: ينبغي للمؤتمر بالتالي أن يخرج بُهْج جديدة إزاء التنمية وإقامة الشراكات. وعلى المؤتمر أن يذهب إلى أبعد من مجرد النظر في الفعالية الاقتصادية وأن يشرع في دراسة التُّهْج الإنمائية التي تُفضي إلى تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة لصالح الجميع. وسيُسهَم ذلك إسهاماً هاماً في عمل المجتمع الدولي في مجال التنمية بعد الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، وينبغي أن يستند المؤتمر إلى اتفاق أكرأ وأن يبنى عليه ويستشرف المستقبل في ما يتعلق بكيفية تعزيز العولمة التي تقودها التنمية وتشكل محورها؛

(ج) بناءة: ينبغي أن تُفضي حصيلة المؤتمر إلى شراكة عالمية أقوى وأكثر فعالية من أجل التنمية، وهو ما سيسهم، في جملة أمور، في الجهود المبذولة لتعزيز النظام الاقتصادي العالمي من أجل وضع التنمية في الصدارة، بما في ذلك في العملية المفضية إلى الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥ وما بعده. وتقصد مجموعة ال ٧٧ والصين بالشراكة العالمية أن يكون هناك شكل أوسع من التعاون والملكية المشتركة للنظام الاقتصادي العالمي والتنمية. وينبغي أن تتجلى روح الشراكة في أشكال أخرى غير الأشكال التقليدية للمساعدة. ولذلك فإن مجموعة ال ٧٧ والصين تسعى إلى التوصل إلى توافق أقوى في الآراء بشأن التنمية وإلى تعزيز الروح التي تمكّن المجتمع العالمي أيضاً من تحقيق توافق في الآراء في مختلف مداولاتنا في الفترة المفضية إلى الأونكتاد الثالث عشر بل وما بعده أيضاً؛

(د) عملية المنحى: بالنظر إلى هشاشة الوضع الاقتصادي العالمي، وآثار التراجع التي يمكن أن تخلفها الأزمات الاقتصادية العالمية على البلدان النامية، والحاجة إلى المضي قُدماً نحو برامج عملية المنحى، فإن الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد ينبغي أن تركز على وضع خطط عمل واقعية وعملية ذات أهداف ونتائج واضحة. وينبغي التقليل إلى أقصى حد من استخدام لغة التعبير عن النوايا والوعود ببذل قصارى الجهود، والتركيز بدلاً من ذلك على صياغة وتنفيذ خطط واضحة وممولة تمويلياً مناسباً لتلبية احتياجات البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة.

١٢ - ولذلك فإن مجموعة ال ٧٧ والصين تتطلع إلى عملية تحضيرية بناءة وإيجابية تُهيئ مستوى الارتياح الضروري لكي تتضمن الوثيقة الختامية إشارة صريحة إلى الحاجة إلى وجود نموذج ونهج جديدين للتنمية يتمحوران، في جملة أمور، حول ضرورة حشد الإرادة السياسية وتعبئة الموارد المالية من أجل الأخذ بنهج عالمي متجدد ومتوازن إزاء التنمية فضلاً عن مسألة إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية ومنح البلدان النامية الحيز السياسي الكافي والضروري لانتهاج سياسات إنمائية متحكم بها وطنياً ومكيفة مع أوضاعها وظروفها، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من الرخاء والرفاهية للجميع وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية لكي تشارك مشاركة كاملة ومُجدية في النظام الاقتصادي العالمي.

١٣ - وبهذه المعايير يظل اتفاق أكرّا يشكل أساساً هاماً وممتازاً للأونكتاد لكي يواصل أعماله. ولذلك فإن مجموعة ال ٧٧ والصين تتوقع وثيقة ختامية تُعيد تأكيد اتفاق أكرّا وتركز على تلك العناصر التي لا بد من تحديثها نتيجة للأحداث الهامة التي وقعت منذ الدورة الثانية عشرة للأونكتاد.

خامساً - النتائج المتوقعة المحددة

ألف - الموضوع - العولمة التي محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين

١ - ملحة عامة

١٤ - ينبغي لمقدمة الوثيقة الختامية أن تحدّد لهجة الأجزاء المتبقية من الوثيقة وسياقها. وفي هذا الخصوص ينبغي تناول مفهوم العولمة التي محورها التنمية بالتفصيل الكامل. فالتنمية لا يمكن أن تكون القوة المحركة للموجة الجديدة من العولمة فحسب بل هدفها أيضاً. والواقع أن إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية ينص على تعريف متفق عليها لدور الدول ومسؤوليتها في ما يخص قضايا التنمية، بما في ذلك صياغة سياسات وطنية إنمائية مناسبة (الفقرة ٣ من المادة ٢)، وتهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية (الفقرة ١ من المادة ٣) والتعاون في ما بينها لضمان التنمية (الفقرة ٣ من المادة ٣).

١٥ - ولذلك ينبغي لمقدمة الوثيقة أن تؤكد أهمية الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد. وقد شدّد الأونكتاد منذ إنشائه وعلى مدى نصف قرن على ضرورة اتباع نهج شامل إزاء التنمية من شأنه أن ينهض بحياة الشعوب. ومن الضروري التشديد على أهمية مواصلة الأونكتاد مساهماته في العمليات ذات الصلة بالتنمية، بما في ذلك متابعة وتنفيذ نتائج مختلف مؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة والأخرى المتعلقة بالتنمية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً والحدث العالمي الذي تنتظره جميعاً في عام ٢٠١٥ إيذاناً بحلول الموعد النهائي المحدد لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦- وفي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله لتوفير دراسات تحليلية محدّثة بشأن السياسات واستجابات سياساتية فضلاً عن مبادئ توجيهية لمساندة البلدان النامية ودعمها، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلية لكي تتصدى لما تواجهه من تحديات ومشاكل.

١٧- وينبغي أيضاً أن توضح المقدمة المقصود بالتنمية الشاملة. فهي تعني في نظر مجموعة الـ ٧٧ والصين أن التنمية لا يمكن أن تُعرّف فقط على أنها نمو اقتصادي ينصب التركيز فيه على الركن الاقتصادي بينما يُستبعد الركن الاجتماعي فلا يحتل سوى مكانة دنيا. وقد أظهرت التجربة أن النمو الاقتصادي يمكن أن يقترن بتدهور مترافق في مستويات المعيشة وزيادة في أوجه عدم المساواة. ولذلك فإن شمول الجميع يجب أن تكون سمة رئيسية من سمات التنمية. ويتعلق الشمول بإشراك الأفراد في التمتع بفوائد تزايد الرخاء وما ينتج عن ذلك من تحسن في مستويات المعيشة. ويعني ذلك أيضاً إشراك البلدان النامية في الحوكمة الاقتصادية وعملية صنع القرار على المستوى الدولي فضلاً عن الأنشطة الاقتصادية العالمية.

١٨- وقد جاء تعريف التنمية المستدامة في القرار A/42/427 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة على أنها "تنمية تستجيب لاحتياجات الأجيال الحالية دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".

١٩- ويشمل ذلك بُعدين رئيسيين، أولهما دور الدولة في الحفاظ على استقرار النُظم وصونه. وأحد الدروس الهامة المستفادة من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة هو أن اليد الخفية لا تكفي لتنظيم الأسواق وضمان بيئة اقتصادية عالمية مواتية للنمو والتنمية. بل إن على الدولة أن تضطلع بدورها المشروع في التخفيف من أوجه قصور وإخفاقات السوق والتصدي للآثار الخارجية. ويتعين تأكيد أهمية المهمة الجسيمة المتمثلة في إعادة توازن الاقتصاد العالمي.

٢٠- وثانياً، يتعين أيضاً تأكيد دور الدولة بوصفها جهة فاعلة مبادرة على المستوى الوطني ومناقشته مناقشة جادة. وتوضيحاً لذلك، تسعى مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تعزيز دور الدولة كأداة لإتاحة الفرص وحليف لقطاع الأعمال. ويتمثل دور الدولة الإنمائية في اتباع نهج استباقي إزاء التنمية، ويجب إبراز هذه الناحية في مقدمة الوثيقة الختامية. وينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تبحث في كيفية تحقيق التوازن بين دور الدولة وقوى السوق.

٢- مقترحات تناول النص

٢١- يجب أن يتجه النظام المتعدد الأطراف نحو نهج إنمائي جديد لا يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً إلى النمو والتنمية الشاملة والمستدامة. ومن المهم التشجيع على زيادة التقارب بين المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والبيئية لأن ذلك سيساعد على تنفيذ هذا النهج إزاء التنمية على أساس الإنصاف والإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية والاستدامة البيئية.

٢٢- ويقرُّ النهج الإنمائي الجديد بالدور الرئيسي للدولة في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لضمان النمو الاقتصادي المستدام، وبالتالي ضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وهو يعتبر الفرد والبيئة علة وجود التنمية.

٢٣- وينبغي لهذا النهج الجديد إزاء التنمية أن يتيح تخصيص الموارد على نحو أفضل ويحافظ على حيزٍ تحركٍ كافٍ على صعيد السياسات، ضمن النظام التجاري المتعدد الأطراف، لتيسير تنفيذ الأنظمة المحلية في البلدان النامية. ويجب الاهتمام بآثار التدابير التي تتخذها المنظمات الدولية على بيئة البلدان النامية واقتصاداتها.

٢٤- وينبغي للمجتمع الدولي، وازعاً في اعتباره التنوع الثقافي والاجتماعي والجغرافي، أن يساعد البلدان النامية على بناء قدراتها لضمان الأمن الغذائي وحفظ مواردها الطبيعية وموارد الطاقة. وينبغي أن تساعد العولمة في إدماج الشعوب كوسيلة لتذليل العقبات الإنمائية التي تواجههافرادى الدول الأعضاء.

٢٥- وينبغي الاهتمام بالقدرة الإنتاجية لأفقر البلدان من أجل توليد القيمة المضافة، وذلك للتمكن من إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي بصورة تدريجية وعادلة.

٢٦- ويجب أن تشارك في هذه العملية جميع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي. ويجب تقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوات الاجتماعية وبناء مجتمع دولي أكثر عدالة وتضامناً. ويشمل ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما ينبغي أن يتجلى في عمليات خفض ملموس للفقر وأوجه عدم المساواة وتحسين الأحوال المعيشية وتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة.

٢٧- وينبغي أن يستند اتفاق الدوحة إلى اتفاق أكرا وأن يبنى عليه، وأن يُقدم مساهمات في المؤتمرات الدولية التي تُعقد مستقبلاً بشأن مسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل. وينبغي للأونكتاد أن يدرس المسائل الجديدة والقديمة التي تساعد على التوصل إلى فهم أفضل للعولمة التي محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين.

٢٨- وإذ تُعيد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد تأكيد أهمية الأونكتاد في منظومة الأمم المتحدة، فإنه ينبغي لها أن تدعو الحكومات والأمانة العامة إلى نشر أعمال الأونكتاد على نطاق واسع والترويج للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه، وأن ندعو مجلس التجارة والتنمية إلى عقد اجتماع خاص لهذا الغرض.

باء - الموضوع الفرعي ١ - تحسين البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة

١ - لمحة عامة

٢٩- ينبغي أن يركّز هذا الجزء من الوثيقة الختامية تركيزاً خاصاً على ضرورة تناول الأفكار والآليات الضرورية على المستوى العالمي لتحقيق هدف العولمة التي محورها التنمية، وذلك في ضوء القرارات الأخيرة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة ٦٥)، ونتائج مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية وتلك التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وعليه فإن المناقشات التي ستجرى في إطار هذا الموضوع الفرعي ينبغي أن تتمحور حول الطريقة التي يمكن بها زيادة دعم البيئة الاقتصادية العالمية لضمان أن تهيئ فرادى البلدان مناخاً من شأنه أن يعزز التنمية ويُسرّعها. وقد أكدت مجموعة الـ ٧٧ والصين، في مناسبات كثيرة، أهمية تهيئة بيئة تمكينية على المستوى العالمي. وتغتتم المجموعة هذه الفرصة لتؤكد ذلك مرة أخرى، بما يتوافق مع الإعلان الوزاري لمجموعة الـ ٧٧ الصادر في عام ٢٠١٠، ولا سيما بالنظر إلى التجربة المستمدّة من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة التي أثبتت أنه على الرغم من تحلي كثير من البلدان النامية بالحكمة، فإن جهودها كانت تُقوّض نتيجة للإجراءات التي اتخذتها البلدان المتقدمة.

٣٠- وينبغي للأونكتاد أن يُجري دراسة خاصة تتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وأن يُقدم توصيات بشأن تنفيذ الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر.

٣١- وتجدر الإشارة إلى أن وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين قد أكدوا الضرورة الملحة لإجراء إصلاح جوهري وشامل في النظام والبنية الاقتصادية والماليين الدوليين، بما في ذلك السياسات والولايات والنطاق والحكومة، من أجل تمكينهما من مواجهة حالات الطوارئ المالية والاقتصادية واتقائها على نحو أفضل وتعزيز التنمية بفعالية وتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو منصف، ولا سيما احتياجات البلدان النامية. وعلى المؤسسات المالية الدولية، بصفة خاصة، أن تنحو منحى إنمائياً واضحاً. وقد دعا الوزراء جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل وشفاف من أجل توفير نظام وبنية اقتصاديين وماليين دوليين جديدين. وفي هذا الخصوص ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يضطلع بدور حاسم في دراسة التحديات الاقتصادية العالمية الراهنة وتحليلها وتقديم حلول للحدّ من الآثار السلبية لهذه التحديات على التنمية فضلاً عن تقديم توصيات بشأن طريقة عمل الاقتصاد العالمي على نحو يعود بالمنفعة على البلدان النامية وعلى الاقتصاد العالمي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً الاهتمام بدور التعاون الاقتصادي الإقليمي أو آليات هذا التعاون على المستوى الإقليمي في تعزيز بنية الحكومة الاقتصادية العالمية وكذلك على المستوى الوطني.

٣٢- ولذلك، فإن من المهم أن تتناول الوثيقة الختامية الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها على التنمية وعلى مستقبل البنية الاقتصادية الدولية، كما ينبغي أن تتناول بالكامل أزمة الدين العام فضلاً عن تأثيرها على الاقتصاد العالمي والتنمية. ولا تسعى مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك أو إلى الإمعان في استدعاء ما حدث في الماضي. ولذلك فإن المسائل المتعلقة بمستقبل النظام الاقتصادي العالمي ودور البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي يجب أن تعالج على نحو صريح ومفتوح وبنّاء.

٣٣- ويشمل ذلك إجراء مناقشة حول إنشاء نظام مالي عالمي مُجدٍ وفعال وشفاف وناجح كأساس لتوفير بيئة أكثر توازناً واستقراراً من شأنها أن تدعم التنمية الشاملة للجميع. وينبغي أيضاً استخدام النهج المتكامل للأونكتاد إزاء التنمية لدى تناول هذا الموضوع الفرعي للتصدي للظواهر المترابطة للأزمات وأوجه الضعف، والحاجة إلى استجابات متكاملة وإيجاد حلول للتخفيف من الآثار السلبية لتلك التحديات التي تواجه التنمية فضلاً عن تقديم توصيات بشأن طريقة عمل الاقتصاد العالمي على نحو يعود بالفائدة على البلدان النامية وعلى الاقتصاد العالمي، بما في ذلك بشأن إجراء إصلاح جوهري وشامل للنظام والبنية الاقتصادية والماليين الدوليين.

٣٤- وينبغي أن تبحث هذه المناقشات مختلف عناصر النظام الاقتصادي العالمي التي يلزمها المزيد من الإصلاح وأن تُناقش بالكامل الاقتراحات الواردة في كثير من الأعمال البحثية للأونكتاد، بما في ذلك بشأن التمويل العالمي فضلاً عن مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، ولا سيما علاقته بالأركان الأخرى للنظام الاقتصادي العالمي. ويكتسي التركيز على الدور الأساسي للأمم المتحدة في النظام الاقتصادي العالمي وصنع القرار الاقتصادي الدولي أهمية قصوى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضاً لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي أن يوفر للبلدان النامية حيزاً لاختيار السياسات.

٣٥- وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله المتعلق بتقديم الدعم إلى الشعب الفلسطيني بما يتوافق مع اتفاق أكراد ويراعي الحقائق الجديدة.

٣٦- واعترافاً بأهمية النظام التجاري المتعدد الأطراف وبالتجارة كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية، من الأهمية بمكان النجاح في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الموجهة نحو التنمية والجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٢- مقترحات تتناول النص

٣٧- تواجه البلدان اليوم أزمة ناشئة عن النظام الاقتصادي والمالي للعالم المتقدم، وهي حالة تترتب عليها نتائج سلبية للغاية. ويقتضي الرد على هذه الأزمة مجموعة من الإجراءات المتوازنة لضمان تحقيق الانتعاش الاقتصادي على أساس تنمية شاملة ومستدامة.

- ٣٨- وفي هذا السياق، فإن ولاية الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في ما يخص المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بها من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، تتمثل في مواصلة تقديم مساهماته عن طريق العمل التحليلي وبناء توافق في الآراء وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان.
- ٣٩- وبالنظر إلى أن جميع الدول المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن تستفيد بأقصى قدر من الفعالية من المؤسسات التي تنتمي إليها، فإن على الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد اعتماد تدابير تتيح تعزيز هذه المساهمات وتحسينها.
- ٤٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل البحث والتحليل في ما يتعلق بالأسباب الجذرية للأزمة وما يترتب عليها من آثار على أداء البلدان المتقدمة والنامية من خلال استخلاص استنتاجات وتقديم توصيات ذات صلة للاستجابة للأزمات في المستقبل والحيلولة دون حدوثها.
- ٤١- وينبغي أيضاً للأونكتاد أن ينظر، في حدود اختصاصه، في ضرورة تحسين اتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وحوكمتها وتماسكها من أجل تحقيق، جملة أهداف لأمر منها زيادة مشاركة البلدان النامية وإشراكها الفعلي عن طريق اقتراح ما يلزم من إصلاحات لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في جميع البلدان.
- ٤٢- وينبغي للأونكتاد كذلك أن يستمر في إجراء دراسات وتحليلات للنظام المالي الدولي بهدف اقتراح توصيات لمنع وقوع مشاكل في الأسواق المالية، بما في ذلك المشاكل التي تتعلق بعمليات المضاربة في الاستثمارات والتي تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر وأوجه عدم المساواة.
- ٤٣- وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليلاته للمسائل المتعلقة بتمويل الديون والتنمية. وينبغي له أيضاً أن يقدم المساعدة في بناء القدرات الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (ديمفاس) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية.
- ٤٤- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل وتطوير وتعزيز واقتراح البرامج التي تشجع على إدماج البلدان النامية بصورة منصفة في الاقتصاد العالمي عن طريق ما يلي: تقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات الوطنية في مختلف مجالات الإنتاج، ونقل التكنولوجيا إلى المنتجين المحليين، وتشجيع التدابير التي ترمي، على أساس معايير الشفافية والقابلية للتنبؤ، إلى تعزيز نظم الأفضليات التعريفية لصالح البلدان النامية، والتعاون الدولي.
- ٤٥- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدرس التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي تتعارض مع القانون الدولي ومع قواعد منظمة التجارة العالمية وتعوق الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية العبور ورفاه سكان البلدان المتأثرة. وفي هذا الخصوص، ينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تحث الدول بقوة على الامتناع عن اتخاذ تدابير اقتصادية ومالية وتجارية انفرادية وعن تنفيذ تلك التدابير إذا كانت تتعارض مع القانون الدولي أو مع ميثاق الأمم المتحدة أو تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى التجارة، ولا سيما في البلدان النامية.

٤٦- وفي ما يخص عمليات التكامل والتعاون الإقليميين، ينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة التقنية إلى الجهات التي تطلبها بهدف التخفيف من آثار مختلف أنماط التدابير الاقتصادية الإقليمية فضلاً عن حالات عدم التناظر بين الدول.

٤٧- ويمكن للأونكتاد، من خلال هذه الإجراءات وغيرها، أن يساهم في تهيئة بيئة اقتصادية مواتية تتيح الحدّ من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها وضمان أن يستفيد كل فرد، ولا سيما الفقراء والضعفاء، إلى أقصى حد من فوائد النمو والتنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

جيم - الموضوع الفرعي ٢- تكثيف جميع أشكال التعاون والشراكة من أجل التجارة والتنمية، بما يشمل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١- لمحة عامة

٤٨- ينبغي أن يركز هذا الجزء من الوثيقة الختامية على تطوير إطار التعاون العالمي وتعزيزه من أجل تحقيق هدف العولمة التي محورها التنمية. ويقتضي ذلك إقامة شراكة عالمية متجددة على أساس تعزيز الأشكال التقليدية للتعاون الإنمائي من أجل توجيه الحوار الإنمائي في اتجاه بناء بدرجة أكبر. ومن الواضح أنه على الرغم من أن النقاش المتعلق بالشراكات العالمية يجب أن يتضمن بحث مسألة المعونة، فإن ذلك لا يكفي لإقامة شراكة مجدية بحق من أجل مكافحة الفقر.

٤٩- وفي هذا الخصوص، لا تزال مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على استمرار التعاون، بوسائل منها المساعدة التقنية الرامية إلى بناء قدرات البلدان النامية من أجل المشاركة على نحو مجدٍ في النظام الاقتصادي الدولي، بما في ذلك في المفاوضات المتعددة الأطراف. وهذا يتطلب تطوير المهارات وتعزيز دينامية ومناخ جديدين لتحقيق الهدف المتمثل في توفير المزيد من الرخاء للجميع. ولذلك فإن المجموعة تتطلع إلى تقوية الأونكتاد بوصفه مكاناً للحوار وبناء توافق في الآراء حول مسائل ذات أهمية عالمية بما في ذلك حول إيجاد الوسائل اللازمة لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تستند إلى الوفاء بالالتزامات المتصلة بالمعونة وتعزيزها، وكذلك من حيث مجموعة مجالات التعاون الأوسع نطاقاً.

٥٠- وتتطلع المجموعة أيضاً إلى تناول قضايا التعاون بين الشمال والجنوب بمعناه الأوسع والأكثر إيجابية، بما في ذلك إرساء العمل في إطار التعاون بين الشمال والجنوب على قدم المساواة في جميع مجالات صنع السياسات الاقتصادية العالمية. وتتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً إلى معرفة الكيفية التي يمكن بها تكملة ذلك بإطار فعال للتعاون الثلاثي. كما تتطلع المجموعة إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة من البلدان المتقدمة في ما يتعلق بالتعاون بين

بلدان الشمال وكيفية تطبيق ذلك على الجهود المبذولة في الجنوب بهدف تحقيق التكامل وزيادة التعاون في ما بين بلدان الجنوب (بما في ذلك التعاون الإقليمي) كيما تظل متسقة اتساقاً كاملاً مع مبادئ التعاون في ما بين بلدان الجنوب على النحو الذي حدّته بلدان الجنوب.

٥١- وتعتبر المجموعة أن تأثير التكامل الإقليمي هو الشكل الرئيسي من أشكال التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وتنويع الصادرات، وإضافة القيمة ونقل التكنولوجيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تعيد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد تأكيد جميع مبادئ التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وهي المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب الذي عُقد في نيروبي في عام ٢٠٠٩.

٥٢- وينبغي لمشروع الوثيقة الختامية أيضاً أن يولي اهتماماً خاصاً للبلدان النامية، وبخاصة تلك البلدان التي تواجه تحديات خاصة في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، ولا سيما في ضوء الأزمتهن الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز التعاون الدولي لتقديم يد العون والمساعدة إلى البلدان النامية مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتها وأولوياتها المحددة.

٥٣- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن ثمة تحديات قائمة، وأحد التحديات الرئيسية التي تعترض التنمية هي هيمنة نهج الإجراءات الانفرادية في النظام الدولي واستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية أو التهديد باستخدامها ضد بعض البلدان النامية كأداة لتحقيق مآرب سياسية. وينبغي لوثيقة الأونكتاد الختامية أن تؤكد أن التدابير الاقتصادية المتخذة بدوافع سياسية تخالف روح التجارة الحرة والعلاقات الاقتصادية بين الدول فضلاً عن الحق في التنمية، وهي تقوض الجهود الإنمائية المبذولة للحد من الفقر والوقاية من عدم الاستقرار الاقتصادي وتؤدي إلى انعكاسات خطيرة على تجارة بلدان أخرى. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الخصوص كما يمكنه، لدى دراسة التدابير التقييدية التعسفية المتخذة ضد التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية لأي دولة من الدول الأعضاء، أن يقدم توصيات مناسبة تتعلق بالسياسات في هذا الشأن.

٢- مقترحات تناول النص

٥٤- استناداً إلى المبدأ الذي يعتبر أن التعاون الدولي ينبغي أن يُكْمَل، لا أن يحل محل، الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية، وأن المسؤولية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما تقع في المقام الأول على عاتق هذا البلد، ينبغي للأونكتاد وفقاً لأركان عمله الثلاثة أن يصبح منتدى دائماً معنياً بالتنمية. وفي إطار هذا المنتدى، سيتم بناء توافق الآراء على أساس الحاجة إلى زيادة حجم التمويل المقدم من أجل التنمية، والوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم المعونة، وتحسين نوعية المعونة واستخدامها وتشجيع التنسيق بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، ولا سيما في مجال المساعدة المتعلقة بالتجارة.

٥٥- ومن الضروري أن يواصل الأونكتاد، في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية التي تُعنى بقضايا التجارة والقدرات الإنتاجية، تعزيز التعاون الدولي والتعاون بين الدول الذي يرمي إلى توحيد الجهود لجذب الموارد المالية التي تُكَمِّل مبادرات البلدان النامية المتخذة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

٥٦- وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد أن يجري تحليلاً لتأثيرات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وفقاً للالتزامات المحددة في برنامج المعونة العالمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بحيث تتمكن الدول الأعضاء من تحديد الحالة الراهنة والإجراءات التي تتخذها في المستقبل لإدراجها في جدول أعمال التنمية.

٥٧- وتحقيقاً لأهداف التنمية وإدماج البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يصمّم يدعم آليات وأدوات جديدة من شأنها أن تتيح تعزيز إجراءات التعاون الدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع التركيز، بصفة خاصة على إجراءات التعاون الرامية إلى بناء قدرات وحدات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث يمكن إدراجها في نظام اقتصادي وتجاري يكون شاملاً ومنصفاً، مع التشديد على إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق وعلى توزيع الفوائد والإيرادات التي تعود بها التجارة الدولية.

٥٨- وينبغي للأونكتاد أن يجعل من الممكن إقامة مشاريع تعاون تقني وأن يقترح آليات جديدة ذات منفعة متبادلة من شأنها أن تشجع التجارة الإقليمية والتجارة داخل الأقاليم وتوحيدها فضلاً عن تعزيز عمليات التكامل الإقليمي.

٥٩- وفي هذا الخصوص، تعتبر عمليات التكامل الإقليمي هامة وتؤثر تأثيراً إيجابياً في التوصل إلى استجابات منسقة، وتعزيز التكامل التجاري، وبناء هيكل للتعاون الاقتصادي والمالي، وإقامة علاقات تعاون فعالة ومركزة في ما بين بلدان الجنوب مما يسمح باتخاذ الإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة والمنصفة مع مراعاة التنوع وعدم التناظر في ما بين البلدان. ومن الأمثلة على ذلك النظام الشامل للأفضليات التجارية.

٦٠- ومما يثير القلق انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بعض البلدان النامية، ولا سيما إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي للأونكتاد أن يسهم في تعزيز آليات التعاون بحيث يمكن للبلدان النامية، دون أي تمييز، أن يحصل على تدفقات المعونة الدولية على نحو فعال من أجل مواجهة التحديات الجديدة والمستمرة في مجال التنمية العالمية والإقليمية.

٦١- وينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف أيضاً أن تنظر في ما إذا كانت ستواصل استخدام دخل الفرد باعتباره المؤشر الوحيد لتحديد تدفقات المعونة وتركيزها، وينبغي أن تراعي الفروق بين البلدان وأوجه ضعفها ومعدلات الفقر فيها وتدني إمكانيتها وصولها إلى الموارد الإنتاجية ومؤشر التنمية البشرية وتوزيع الدخل. وهذا ضروري لكي تتمكن من تركيز إجراءات تعاونها وبالتالي تحقيق مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة في نظام عالمي شامل ومستدام.

- ٦٢- ولا تزال الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية واسعة للغاية وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذه الفجوة ستبقى لعقود كثيرة قبل أن يحدث تقارب فعلي في متوسط مستويات الدخل بين الشمال والجنوب. وبذلك يظل دور التعاون بين الشمال والجنوب أساسياً ويجب أن يعكس مزيداً من التكامل والمصالح المشتركة وعلاقة أكثر تكافؤاً.
- ٦٣- ونتيجة لذلك، ينبغي للبلدان المانحة أن تسعى جاهدة إلى زيادة تدفقات المعونة بما يتجاوز الاتجاه التاريخي وأن تفي بالتزامها بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى المستوى الذي حدّته الأمم المتحدة وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٦٤- وفي هذا الخصوص، ينبغي للتعاون التقني والمالي الدولي بين الشمال والجنوب أن يراعي تنوع أوضاع الدول واحتياجاتها المحددة ويجب أن يكون هذا التعاون بناءً على طلبها. وينبغي بصفة خاصة أن تراعي الإجراءات تعزيز القدرات المؤسسية للحكومات في البلدان النامية وتحقيق إدماجها ومشاركتها في النظام المالي الدولي، وزيادة الإنتاج وتمتية رأس المال البشري وتطوير المعارف ونقل التكنولوجيا وإشراك القطاع الخاص بهدف توزيع فوائد التجارة والتنمية توزيعاً عادلاً.
- ٦٥- وينبغي للأونكتاد أن يشجع على تعزيز أواصر التعاون بين الجهات المانحة وعلى تيسير التكامل الإقليمي وزيادة التنسيق بين المؤسسات وأن يسعى إلى تحقيق التكامل بين الأعمال التي تضطلع بها الوكالات الأخرى وتعزيز اتساقها.
- ٦٦- والتعاون في ما بين بلدان الجنوب هو مظهر من مظاهر التضامن بين البلدان النامية على المستويين السياسي والاقتصادي، وهو حصيلة التجارب المشتركة والتشابه في ما بينها. ويقوم هذا التعاون على أساس الأهداف المشتركة والتضامن وهو يسترشد، في جملة أمور، بمبدأ احترام السيادة دون أية مشروطة. والتعاون في ما بين بلدان الجنوب لا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب بل يُكمّله ويمكن أن يسهم في تحقيق نمو وتنمية عالميين متوازنين.
- ٦٧- وفي هذا الخصوص، اضطلع الأونكتاد بدور جوهري في دعم التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على أساس أركان عمله الثلاثة. ولذلك ينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله في هذا المجال من خلال (أ) تعميق بحثه ودراساته التحليلية لأوجه التآزر الناشئة عن التجارة في ما بين بلدان الجنوب والاستثمار والتمويل فيها؛ (ب) تحسين أدوات جمع البيانات حول اتجاهات التعاون في ما بين بلدان الجنوب وتحليلها؛ (ج) تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون النقدي والمالي الأقليمي.
- ٦٨- وفي إطار العملية الإنمائية، يُعد دعم الأونكتاد للبلدان النامية أساسياً للمضي قدماً نحو تعزيز مناهج عمل التعاون الإقليمي ووضع استراتيجيات ترمي إلى تعزيز الآليات المفيدة لتبادل التجارب وأفضل الممارسات وتوطيد العلاقات التجارية وتعزيز التنمية المحلية فضلاً عن تبادل الخبرة والمعرفة.

٦٩- ويمكن للأونكتاد أن يسهم في تعبئة موارد المساعدة الإنمائية على نحو أكثر ملاءمة وكفاءة وتعزيز القدرات الإنتاجية والاجتماعية والبشرية والتكنولوجية والبيئية للبلدان النامية، وإلى زيادة الاستفادة من التعاون الثلاثي، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب على نحو متضافر وتقني كمكمل للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. ولدى القيام بذلك، ينبغي للأونكتاد أن يركز تركيزاً أكبر على وضع مبادئ توجيهية واستراتيجيات لرصد الإنجازات وتقييمها وتحديد الإجراءات التي يتعين اتخاذها.

٧٠- وفي هذا الخصوص، ينبغي أن يدعم الأونكتاد توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي تتناول ضرورة تحسين فعالية التعاون الثلاثي داخل منظومة الأمم المتحدة، بوسائل منها مثلاً إقامة الشراكات التي تشمل البلدان المتقدمة والنامية في مجالات اهتمامها، كالزراعة وتغير المناخ والمنافع العامة الإقليمية ضمن مجالات أخرى. وإضافة إلى ذلك، يلزم تشجيع عقد جلسات التحليل والتفكير بين الأطراف الفاعلة في مجال التعاون وفي مناهج عمل التعاون الدولي والإقليمي وفي المنابر التي تشارك فيها المجموعات القطرية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة من أجل زيادة تأثير ذلك على تنمية البلدان النامية.

٧١- وتقع على عاتق القطاع الخاص والمجتمع المدني مسؤولية أساسية عن تنفيذ أنشطة التعاون المصممة للحد من الفقر، والتقليل من أوجه عدم المساواة، وإعادة توزيع الثروة، ومواجهة التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة. وينبغي أن تسهم الشراكات العالمية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التكامل الإقليمي والتجاري، وفي تنفيذ جدول أعمال التعاون من أجل التنمية، وينبغي أن تراعي إجراءاتها توافق الآراء حول فعالية المعونة فضلاً عن الاتفاقات الإقليمية.

دال - الموضوع الفرعي ٣ - معالجة التحديات الإنمائية المستمرة والناشئة من حيث آثارها على التجارة والتنمية وعلى القضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة

١- ملحة عامة

٧٢- ينبغي أن يركز تناول هذا الموضوع الفرعي على التصدي بفعالية للتحديات المستمرة والناشئة التي تواجه التنمية من أجل تحقيق العولمة التي محورها التنمية. ومن حيث الجوهر، ينبغي أن يشدد تناول هذا الموضوع الفرعي على الحاجة إلى استجابات عالمية سريعة وفي الوقت المناسب للتطورات لدى ظهورها، ومن العناصر الهامة في هذا الصدد توفر أساس فكري متين من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة فضلاً عن نقل التكنولوجيا على نحو منظم ومتسق إلى الشركاء في أقل البلدان نمواً. ويتعين النظر في مسألة دعم دور الأونكتاد في تعزيز هذا التوجه.

٧٣- وفي ما يخص التحديات المستمرة، ينبغي أن تُعالج باستمرار وفعالية قضايا تعزيز التأثير الإيجابي للاستثمار، وتقوية الأنظمة المالية (ولا سيما في ضوء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية)، والتصدي لمشاكل الديون التي لا يمكن تحملها، وإدارة الديون، والروابط بين التضخم والديون واحتياطي العملات الأجنبية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي بحث السبل والوسائل الابتكارية اللازمة لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا. ويتعين تناول هذه المسائل على نحو بناء واستباقي مقارنة بما حدث في السنوات الماضية وذلك إذا كان المجتمع الدولي سيحقق بالفعل الشراكة العالمية التي يطمح إليها.

٧٤- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين مجدداً أيضاً أهمية نقل التكنولوجيا، ولذلك فهي تتوقع زيادة المشاركة للمموسة مع البلدان المتقدمة في هذا الميدان. وعلى سبيل المثال، تقترح المجموعة أن يضع الأونكتاد مدونة لقواعد السلوك أو مبادئ توجيهية تتعلق بنقل التكنولوجيا لصالح البلدان النامية. ونحن نؤكد من جديد أيضاً أن البلدان المتقدمة يجب أن تيسر نقل التكنولوجيا وأن تتفادى اتخاذ أية تدابير تعوق بصورة مباشرة أو غير مباشرة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٧٥- ومن التحديات المستمرة الأخرى التي تستحق اهتماماً خاصاً ما يتمثل في دور البلدان النامية في تحديد النظام التجاري المتعدد الأطراف بحيث يمكنه أداء دوره في التنمية على أكمل وجه. ولذلك فمن المهم في هذا الخصوص أن تُبحث بشكل كامل أيضاً مسألة كيفية إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل، ولا سيما في التجارة العالمية وذلك من أجل تسخير التجارة تسخيراً تاماً كمحرك للتنمية. وتظل مسائل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتيسير التجارة، والمعونة من أجل التجارة، والنقل والهياكل الأساسية تتسم بأهمية كبيرة، ولا سيما في ضوء تزايد ضعف البلدان النامية نتيجة للأزمة العالمية.

٧٦- وهناك أيضاً عدة قضايا ناشئة تستحق المزيد من الاهتمام، ومن المؤسف أن هذه القضايا قد أثارت بعض الجدل في الماضي. فتيسير التجارة وتطوير الهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية، والتأثيرات الاقتصادية لتدهور البيئة وتغير المناخ، ومكافحة الاحتكار، والتدابير المانعة للمنافسة، والمعونة من أجل التجارة، هي كلها مجالات تستلزم تفكيراً عميقاً ومتسقاً وقرارات في الأونكتاد الثالث عشر.

٧٧- ويجب أن يتناول هذا الموضوع الفرعي مختلف القضايا الشاملة، مثل الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نمواً وغيرها من مجموعات البلدان التي لديها احتياجات خاصة، والأزمة المالية المستمرة، والملكية الفكرية، والسلع الأساسية، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة. ولذلك تتوقع مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تفضي الوثيقة الختامية إلى اتخاذ إجراءات قوية عن طريق أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

٧٨- وثمة حاجة إلى مناقشة مسألة الهجرة والتنمية مناقشة مجدية. فالمجموعة تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأونكتاد يجب أن يعالج بشكل مباشر، عن طريق أركان عمله الثلاثة، الأبعاد الاقتصادية والإنمائية للهجرة. ولذلك فإن المجموعة تتوقع أن تُعالج هذه المسألة على نحو كامل ومجدٍ بالنظر إلى أهميتها وأهمية الهجرة بالنسبة إلى عمل الأونكتاد الأوسع نطاقاً.

٧٩- وهناك ضرورة حتمية للتصدي للتأثير الاقتصادي لتدهور البيئة وتغير المناخ. فالأونكتاد مهياً تماماً لمعالجة القضايا الناشئة عن الآثار الاقتصادية والإنمائية المتعددة الأوجه لتدهور البيئة وتغير المناخ. ومن بين العناصر التي لها أهمية خاصة، يشار إلى الجوانب الاقتصادية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتكاليها. ومن المهم أيضاً وضع ترتيبات فعالة وعملية من أجل التعاون الدولي الطويل الأجل (بما في ذلك عن طريق توفير التمويل ونقل التكنولوجيا) في إطار الصكوك القائمة المتعددة الأطراف من أجل دعم البلدان النامية وتمكينها في مجال التصدي للتأثير السلي لتغير المناخ وتحقيق أهدافها الإنمائية، والإسهام في الوقت نفسه بفعالية وإنصاف في الجهود العالمية المبذولة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي أيضاً دراسة مسألة مساعدة البلدان النامية لإعادة التنمية إلى مسارها الصحيح في أعقاب الكوارث الطبيعية.

٨٠- وقضايا أقل البلدان نمواً شاملة بطبيعتها. ويكتسي الأونكتاد الثالث عشر أهمية خاصة بالنسبة إلى مجموعة أقل البلدان نمواً لأن هذا المؤتمر يأتي مباشرة بعد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عُقد في اسطنبول. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، فإن هذا وقت تحولات متعددة. وهناك تحول من برنامج عمل بروكسل إلى برنامج عمل اسطنبول.

٨١- ويدعو برنامج عمل اسطنبول (الفقرة ١٥٦) الأونكتاد إلى مواصلة التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً وذلك بالتوصل إلى توافق آراء بين الحكومات، وخصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل أيضاً من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجال بحث وتحليل المسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً.

٨٢- وتنشأ الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية من افتقارها إلى منفذ بري إلى البحر، وهي حالة تتفاقم من جراء بعد تلك البلدان عن الأسواق العالمية، فضلاً عن الشواغل المثارة إزاء استمرار تأثير النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لهذه البلدان تأثيراً كبيراً بالصدمات الخارجية، وكذلك التحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ. وينبغي للأونكتاد أن يعزز مساعده للبلدان النامية غير الساحلية لمساعدتها في التغلب على جوانب ضعفها وتعزيز قدرتها على التكيف والسير على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٨٣- وتشكل مساهمة الأونكتاد في مجالات التجارة وتيسير التجارة ولوجستيات التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا عناصر أساسية في معالجة الخصائص والمشاكل المحددة التي تواجهها هذه البلدان. ولذلك، يجب أن تتناول الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الحالة التي تمر بها هذه البلدان وأن يعزز عمله في هذا الخصوص آخذاً في الاعتبار احتياجات هذه البلدان ومشاكلها الخاصة، كما ينبغي أن يقدم لها المساعدة عن طريق تحليل السياسات والتعاون التقني.

٨٤- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساعد بلدان العبور النامية في التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها في ما يتعلق بالهياكل الأساسية والنقل.

٨٥- ويجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه بشكل خاص على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا في جميع المجالات التي تدرج في نطاق ولايته ووفقاً لاتفاق أكرا وتوافق آراء ساو باولو وخطة عمل بانكوك، وينبغي له أيضاً أن يعزز، عند الاقتضاء، أعماله المتعلقة بمعالجة الاحتياجات والمشاكل الخاصة للاقتصادات الأخرى الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً.

٢- مقترحات تتناول النص

٨٦- توجد ثلاثة أنواع على الأقل من أوجه عدم التناظر بين البلدان المتقدمة والنامية في ما يتعلق بتغير المناخ، يتمثل أولها في منشأ المشكلة: فمن الناحية التاريخية، أسهمت البلدان المتقدمة أكثر بكثير من البلدان النامية في تركيز غازات الدفيئة في الجو؛ وثانيها هو التصدي للمشكلة: فالاقتصادات الصناعية هي في وضع أفضل يمكنها من التحول نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون، بينما تحتاج البلدان النامية إلى موارد مالية كبيرة لتحقيق هذا التحول كما تحتاج إلى الحصول على التكنولوجيا اللازمة؛ أما ثالثها فهو أن آثار تغير المناخ تكون على أشدها في البلدان النامية بسبب موقعها الجغرافي وضعفها. وفي هذا الخصوص، ينبغي لنا ونحن نعالج مسائل تغير المناخ التمسك بمبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متفاوتة.

٨٧- ويجب التصدي لمشكلة تغير المناخ بالنظر إلى أنها تشكل خطراً يهدد بإبطاء أو تقويض المكاسب الإنمائية التي تحققت حتى الآن في كثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان والمجتمعات الفقيرة الأكثر معاناة. وتشكل مواجهة التحدي المزدوج المتمثل في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ودعم أولويات النمو والتنمية في البلدان النامية، اختباراً وتحدياً أمام المجتمع الدولي. ولذلك، فإن من الضروري وضع إطار جديد للنمو الشامل والتنمية المستدامة. ويجب اتخاذ تدابير محددة ترمي إلى تعزيز التغير الهيكلي، أي أن السياسات الإنمائية المنفذة في إطار الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تشمل تدابير لخفض انبعاثات الكربون فضلاً عن بناء قدرات البلدان على المقاومة من أجل التكيف مع التأثير السلبي لتغير المناخ.

٨٨- وهناك أنشطة بشرية كثيرة كان لها تأثير على تغير المناخ، ولذلك فقد أصبحت المسألة ذات نطاق وطني ودولي كبير، وهذا هو السبب الذي من أجله تعكف عدة أجهزة تابعة للأمم المتحدة على دراسة المشكلة من أجل إيجاد الحلول أو البدائل. وإن الكثير من هذه الوكالات تفعل ذلك من منطلق علمي أو من دور أو طبيعة المؤسسة داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن هذه الزاوية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مناقشة هذه المسألة في ضوء التأثير الاقتصادي والتجاري لتغير المناخ والتدابير المتخذة لدراسة الآفاق الإنمائية. كما ينبغي للأونكتاد أن يبحث كيفية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان الأخرى في تنفيذ سياسات تساعد على مواجهة تحدي تغير المناخ وتأثيره في التجارة والتنمية، وأن يستكشف سبلاً جديدة للتكيف مع هذه المشاكل.

٨٩- وينبغي للأونكتاد أن يعمل، بالتنسيق مع أمانات الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة وبتغير المناخ، وكذلك بما يتوافق مع اتفاقات الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، على تعزيز تطوير ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بحيث يمكنها التصدي لمشكلة تغير المناخ عن طريق التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٩٠- وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً في المناقشات الجارية حول ما يُسمى بالاقتصاد الأخضر. وبالنظر إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم "الاقتصاد الأخضر"، ينبغي للأونكتاد أن يعالج هذه المسألة بحذر من أجل تحديد الجوانب الممكنة التي قد تكون لها آثار سلبية من منظور البلدان النامية.

٩١- وثمة حاجة متزايدة إلى تلبية الطلب على الطاقة لضمان التنمية في البلدان النامية. بيد أنه يجب القيام بذلك على نحو مستدام، مع مراعاة التقدم العلمي والتكنولوجي المحرز حتى الآن واحترام البيئة. وهنا تؤدي الطاقة المتجددة دوراً هاماً. غير أنه لا تزال هناك بلدان نامية كثيرة محرومة من فرص الوصول إلى تكنولوجيا الطاقة البديلة أو لا يمكنها تحمل كلفتها. وبالنسبة إلى هذه البلدان، يكتسي دور نقل التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أهمية حيوية لأنه يساهم في تحقيق رفاه الجميع وفي حماية البيئة في الوقت نفسه.

٩٢- وينبغي للأونكتاد أن يدرس مسألة التجارة في الوقود الأحثائي وغيره من مصادر الطاقة وأن يستكشف الفرص المتاحة لزيادة القدرات وإمكانية الوصول والتنوع، كما ينبغي له أن يشجع تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وحفز الاستثمار الوطني والدولي بصورة كفوة ومستدامة في إنتاج الطاقة واستهلاكها. وينبغي للأونكتاد، إضافة إلى عمله المتعلق بالوقود الأحثائي، أن يبحث أيضاً عملية تسويق مصادر الطاقة البديلة وجعلها ميسورة التكلفة وإتاحة إمكانية الوصول إليها.

٩٣- ولا تزال هناك بلدان نامية عديدة تفتقر إلى الهياكل الأساسية الضرورية للنقل، ولا سيما البلدان الأكثر هشاشة وضعفاً من الناحية الهيكلية. ولكي تشارك البلدان النامية مشاركة نشطة في التجارة الدولية، من الضروري اتخاذ تدابير تيسير فعالة وأن تتاح لها إمكانية الوصول إلى شبكات النقل واللوجستيات العالمية، مما يخفف تكاليف المعاملات. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات على المستويين الإقليمي والدولي لضمان تنفيذ التدابير الأساسية لتيسير التجارة تنفيذاً كاملاً.

٩٤- وينبغي للأونكتاد أن يحلل العوامل الحالية التي تؤثر في أنظمة النقل والتجارة العالمية وكيفية ترابطها من أجل اقتراح سياسات ترمي إلى تعزيز القدرة التنافسية التجارية والمساعدة في خفض تكاليف النقل. وتشمل تلك العوامل طائفة واسعة من المجالات، الاقتصادية والمالية والبيئية والسياسية وتلك المتصلة بالطاقة ومعايير التكنولوجيا. وتؤثر تلك العوامل تأثيراً ملحوظاً في فعالية النقل والتجارة، وهما أمران يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية لتوفير القدرة التنافسية وتيسير التجارة والأمن والاستدامة البيئية والاجتماعية واستدامة الطاقة.

٩٥- ولذلك ينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تعزز دور الأونكتاد في مجالي النقل واللوجستيات لمساعدة البلدان النامية على التصدي للتحديات التي تواجهها منذ أمد بعيد وتلك التي ستواجهها في المستقبل فيما يتعلق بتحسين أنظمة النقل والمواصلات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللوجستيات وأمن سلاسل الإمداد، ووضع سياسات داعمة لنظم النقل المستدامة بيئياً والتي تراعي تأثير تغير المناخ، وتحليل ما يترتب على السياسات الانفرادية في هذه المجالات من آثار على البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل مساعدة الدول على إنفاذ الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير النقل والتجارة على المستوى الإقليمي فضلاً عن توفير التدريب والمساعدة في مجال المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٩٦- وقد أثرت العولمة والترابط في تدفقات الهجرة الدولية، وقد أبرز ذلك الصلة المهمة بين الهجرة الدولية والتنمية. وينبغي أن تكون مسألة تأثير الهجرة على التنمية موضوع مناقشة مستفيضة داخل الأونكتاد على نحو متكامل وشامل، مع النظر في التحديات التي تواجه بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء والفرص المتاحة لها.

٩٧- وتشكل المسؤولية المشتركة والتعاون الدولي عنصرتين أساسيتين للاستفادة من فرص الهجرة والتصدي لتحديات كتحديات الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة التي كان لها تأثير خطير على الهجرة والتحويلات المالية.

٩٨- وتُعدّ المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مصادر تعبئة الموارد الدولية لدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الحق في التنمية أمراً أساسياً لضبط الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل وعن الرفاه.

٩٩- وينبغي للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد أن تُقيم الطريقة التي يمكن بها للهجرة أن تدعم التنمية وتحقق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تقدّم توصيات في هذا الشأن. وينبغي للأونكتاد، في إطار أركان عمله الثلاثة، أن يشجع على تحقيق الاتساق والتوصل إلى فهم أفضل للصلة بين الهجرة والتجارة والتنمية فضلاً عن تأثير التحويلات المالية على التنمية، كي ينبغي له أن يحلل السياسات الاستراتيجية التي يمكن أن تعتمد عليها البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله المتعلق بإسهام المهاجرين، في التنمية، والفوائد المحتملة والفرص المتاحة فيما يخص التجارة والاستثمار والتنمية، والروابط بين البلدان الأصلية للمهاجرين وجاليات المغتربين في الخارج، وتعظيم فوائد التحويلات المالية بالنسبة للتنمية، والهجرة المؤقتة والدائرية، وشبكات المغتربين التي تربط بين جاليات المهاجرين في الخارج وبلدانهم الأصلية، والفوائد المحتملة الناجمة عنها، والهجرة الجسدية، وهجرة الأدمغة، ومساهمة المهاجرين في بلدانهم الأصلية لدى عودتهم إلى الوطن.

١٠٠- وينبغي للأونكتاد أن يهتم بوضع خطط ترمي إلى تيسير زيادة إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات المالية واستخدام هذه الموارد من أجل توليد القدرات الإنتاجية، مثل وضع إطار تنظيمي واضح لمنع الممارسات الاحتكارية وما لها من آثار على تكاليف المعاملات المالية. ومع التسليم بأن تحويلات المهاجرين هذه هي رؤوس أموال خاصة، ينبغي للأونكتاد أن يعزز عمله المتعلق بتعظيم فوائد هذه التحويلات بالنسبة للتنمية وتوجيهها إلى قطاعات الاقتصاد المنتجة.

١٠١- ويجب أن يواصل الأونكتاد عمله الذي يركز على الوصول إلى السوق والمسائل التنظيمية والأطر المؤسسية بهدف تيسير الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين بين البلدان.

١٠٢- ومسألة الأمن الغذائي العالمي مسألة معقدة ومتعددة الأوجه. وقد أصبحت، في ظل البيئة الاقتصادية الحالية، مسألة استراتيجية تتطلب تحليلاً دقيقاً وسياسات شاملة وإجراءات عاجلة من قبل الدول والقطاعات العام والخاص للنهوض بالتنمية.

١٠٣- ويجب إيجاد وسائل جديدة وابتكارية ومستدامة عن طريق استخدام التكنولوجيا أو وسائل أخرى لزيادة القدرة الإنتاجية وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء والحد من الفقر وتحسين توزيع الدخل. وينبغي للأونكتاد أن يسهم في الجهود الدولية المبذولة لتحسين عمل الأسواق الزراعية لضمان وجود نظام غذائي عالمي مستقر ومستدام.

١٠٤- وتشكل زيادة قدرة الإنتاج الزراعي أولوية يمكن بصدها للشركات بين القطاعين العام والخاص، ضمن خطط أخرى، تيسير نقل التكنولوجيات المناسبة إلى البلدان النامية لضمان الإمدادات الغذائية لسكان العالم في الوقت الحاضر وفي المستقبل عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية. ويجب أن تفي أعمال الأونكتاد في هذا المجال بمعايير الاستدامة الضرورية لضمان الأمن الغذائي.

١٠٥- وقد أصبحت الزراعة في الآونة الأخيرة تحظى باهتمام متزايد في السياسات الحكومية. وأخذت البلدان تسعى إلى وضع سياسات نمو جديدة لصالح الفقراء، وقد أبرزت الأزمة الغذائية الأخيرة ضرورة وضع استراتيجيات للأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يشكل الأمن الغذائي مسألة ذات أولوية تتطلب اتخاذ تدابير لزيادة الإنتاجية الزراعية وتيسر الغذاء وإمكانية الحصول عليه. ولا شك في أن لاستراتيجيات تحقيق النمو في قطاع الزراعة التي تكون متوائمة مع التغيرات الهيكلية فوائد شتى.

١٠٦- ومع تلك المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الزراعة، لا يزال النظام التجاري المتعدد الأطراف غير متوازن، مما يضر بشدة بالإمكانات الإنتاجية للبلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله لضمان أن تكون التجارة الدولية عادلة ومتوازنة مما يحسن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمار في الزراعة وزيادة الأمن الغذائي.

١٠٧- ولا تزال التحديات التي تطرحها تجارة السلع الأساسية بالغة الأهمية، ولا سيما في ضوء الأزمات العالمية العديدة الأخيرة. وينبغي الاعتراف بإمكانات مساهمة لتجارة السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في الاقتصاد العالمي، لكن اقتصاد السلع الأساسية لا تزال تعتره بعض العيوب الهامة، وهذه تشمل تقلب الأسعار في هذا القطاع وتأثير ذلك على مستويات الدخل الحقيقي نتيجة للمضاربات، والفوائد المحدودة التي يعود بها الإنتاج والتجارة على التنمية في بلدان نامية كثيرة، والمشاكل المستمرة المتعلقة بالتنوع.

١٠٨- وتشكل السلع الأساسية المصدر الرئيسي للدخل في معظم البلدان النامية، وتؤدي دوراً هاماً في التنمية المحلية والوطنية. ويشكل الكثير من السلع الأساسية، إن لم يكن معظمها، نسبة عالية من صادرات البلدان النامية وإيراداتها، ولذلك فإنها تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وتعتمد بعض البلدان على السلع الأساسية التي اتسمت بتقلب شديد في الآونة الأخيرة مما أثر على المنتجين والمستوردين والمصدرين.

١٠٩- ويجب أن تساعد الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد في ضمان اغتنام الفرص المتاحة والتصدي للتحديات أمام التجارة وتنمية تجارة السلع الأساسية. ويجب أن يساعد الأونكتاد في وضع سياسات مناسبة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي للاستفادة من الفرص المتاحة وفي الوقت نفسه الحد من الاعتماد على السلع الأساسية. ويتعين على الأونكتاد القيام، في إطار عمله، بتشجيع تنمية قطاع السلع الأساسية وتعزيزه. وينبغي للأونكتاد أن يشجع السياسات الوطنية التي تعالج القضايا المثارة في هذا القطاع، ويُذكر منها الشروط الهيكلية المتعلقة بالأسواق. وينبغي للأونكتاد أن يواصل تعزيز عمله المتعلق بالبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية وذلك من أجل مساعدتها في تنوع اقتصاداتها.

١١٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم وتعزيز التعاون بين المزارعين والمؤسسات البحثية والإدارات المسؤولة عن الهياكل الأساسية، وغيرها من الجهات في إطار مختلف أشكال التعاون الدولي.

١١١- وينبغي للأونكتاد أن يعزز أعماله البحثية والتحليلية المتعلقة بمسألة السلع الأساسية والتنمية، وأن يساعد على جذب المعونة الدولية إلى قطاع السلع الأساسية، ودعم تمويل مشاريع السلع الأساسية التي تساعد على إيجاد حلول لمشاكل البلدان الأشد فقراً والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الموارد الإنتاجية الضئيلة والمشاريع التي تعنى بالتجهيز والتنوع وتطوير المنتجات التي تراعي البيئة. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعزز عملية الإسهام في قطاع السلع الأساسية عن طريق طلب إجراء دراسات للتوصية بتنوع الإنتاج على نحو أنسب بحيث لا يقتصر على المنتجات التقليدية.

١١٢- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل نتائج انتشار التدابير غير التعريفية، والحوجز التقنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والمعايير الخاصة، والتدابير التمييزية القائمة على أسس غير تجارية والتي تؤثر تأثيراً شديداً على اقتصادات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

هاء - الموضوع الفرعي ٤ - تعزيز الاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع والسياسات الإنمائية المتصلة بها، دعماً للنمو الاقتصادي المطرد من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة

١ - لمحة عامة

١١٣ - ينبغي أن يركز تناول هذا الموضوع الفرعي على كيفية استخدام مختلف الأدوات المتاحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الاستثمار والتجارة وتنظيم المشاريع والسياسات الإنمائية ذات الصلة من أجل إرساء أمتن لتحقيق الرخاء والأمن للجميع، وبصفة خاصة لتحسين حماية الأفراد من الصدمات الاقتصادية وإخفاقات السوق، بما في ذلك عن طريق شبكات الأمان الاجتماعي. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحقيق العولمة التي محورها التنمية تحقيقاً تاماً.

١١٤ - ولذلك تتطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى وثيقة ختامية تتناول كيفية تطبيق مختلف خيارات السياسة العامة تطبيقاً أفضل لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع نهج إزاء التنمية يقوم على مجموعة أدوات سياساتية بدلاً من نهج "الحل الوحيد الذي يصلح لجميع الحالات".

١١٥ - ولذلك، ينبغي أن يشمل النص، على سبيل المثال، كيفية تعزيز التجارة في السلع والخدمات لتحسين العمالة بوسائل منها تقوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبناء القدرات الإنتاجية؛ والكيفية التي يمكن بها لسياسات المنافسة أن تتيح المنافسة المتكافئة وأن تضمن تكافؤ الفرص الفعلي للجميع، والوسيلة التي يمكن بها الاستفادة الكاملة من التأثير الإنمائي لتحويلات المهاجرين، وأهمية سياسات التنمية الصناعية، وتنشيط السياسات الزراعية، وتفعيل حيز اختيار السياسات لتمكين الدولة الإنمائية تمكيناً أفضل، وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الإنمائية للاستثمار، وتعزيز القدرات الإنتاجية التي تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتمكين المرأة، وتعميم المنظور الجنساني. ومن المهم أيضاً تناول قطاع الخدمات (وهو قطاع يشمل، في جملة ما يشمل، تجارة التجزئة، والتأمين، والحاسبة، والسياحة، والاقتصاد الإبداعي) في الاقتصاد وإسهام السياحة في عملية التنمية.

١١٦ - وتشكل التنمية الاجتماعية مسألة من المسائل الهامة التي ينبغي تناولها بشكل كامل. ويمثل الجانب الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل عنصراً هاماً في الاستثمار. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز القدرات الوطنية للبلدان النامية في المشاريع الاستثمارية. وينبغي أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً في تعزيز التنمية القائمة على المعرفة وزيادة قدرات البلدان النامية على تطوير التكنولوجيا، ومعالجة الوضع الحالي غير المتوازن للملكية الفكرية العالمية.

١١٧ - ولدى تعزيز النمو الشامل ينبغي التشديد، إضافة إلى توفير شبكات الأمان الاجتماعي، على دور التعليم والعلم والتكنولوجيا وخلق فرص العمل.

٢- مقترحات تناول النص

١١٨- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تتيح فرصاً كما تطرح تحديات أمام البلدان النامية المتلقية. وفي هذا السياق، ينبغي للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا والدراية العملية والوصول إلى الأسواق، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة والتحول الهيكلي.

١١٩- ولكي تشارك البلدان النامية مشاركة أكبر في التجارة الدولية، فإنها تحتاج إلى استثمار أجنبي مباشر يتفق مع أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية، وسيسهم في نقل التكنولوجيا وتوفير التدريب لقوة عاملة ماهرة مؤهلة لاستيعاب المهارات المكتسبة. ولهذا الأسباب جميعها، ينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله في تحليل السياسات وتوفير الأدوات السياسية للبلدان النامية في وضع استراتيجياتها وسياساتها الرامية إلى تعزيز الاستثمار من أجل تنميتها المستدامة.

١٢٠- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، من أجل تحسين هياكلها الأساسية، وتنويع هياكل الإنتاج والخدمات، وإدماج قيمة مضافة في إنتاجها المحلي، وإنشاء آليات من شأنها أن تعزز تنظيم المشاريع على المستوى المحلي عن طريق برامج الحوافز وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير الهياكل الأساسية. وينبغي لهذه السياسات التمويلية أن تشمل إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في النظم الرسمية للدخار والوساطة لتعزيز التنمية الشاملة التي تتيح سد الثغرات القائمة داخل هذه البلدان وفيما بينها على السواء. وفي هذا الخصوص، يُعتبر الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية التي هي بحاجة إليها أساسياً من أجل جمع وتجهيز المعلومات التي تتيح وضع الاستراتيجية، وبهدف رسم سياسات للتنمية الشاملة. وينبغي أيضاً للأونكتاد أن يركز على تعزيز القدرات الإنتاجية، ووصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق، وتوفير التدريب لمنظمي المشاريع، بوسائل منها مثلاً المشاركة في برنامج تنظيم المشاريع (إميرتيك).

١٢١- وهناك مجالات تنوع أخرى للأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، مثل التجارة الإلكترونية، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز أنشطة العناصر الفاعلة الاقتصادية الجديدة، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوسيع سوق السلع والخدمات التي تُستمد من التنوع البيولوجي وتُنتج في إطار مبادئ التجارة البيولوجية، وتطوير القطاع الصناعي المنتج والتقليدي للبلد، عن طريق برامج ومشاريع المساعدة والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي الشركات الصناعية الكبيرة. ويمكن للأونكتاد أن يقدم، بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، بل لديه الوسائل اللازمة لذلك، دعماً كبيراً في تحليل جوانب القوة والضعف في القطاع الصناعي للبلدان النامية وإدماجها في الأسواق العالمية.

١٢٢- وينبغي للأونكتاد أن يواصل ويوسع نطاق العمل الهام الذي يضطلع به لتقديم المساعدة في مجال تحديد سياسات المنافسة وتنفيذها في البلدان النامية، وإعطاء الأفضلية للأنشطة المصنّمة لتحقيق تنظيم الأسواق بكفاءة وتوفير حماية فعالة للمستهلكين، ومن ذلك مثلاً المساعدة المقدّمة في إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية.